دولار . وطبيعي ان تكون المعلومات حول هذا الموضوع ضئيلة جدا . والمتوفر منها يشير الى ان مصر قد انهت يوم ١٢ ك ١ مناورات كبيرة، اشتركت فيها كافة الاسلحة ، وخاصة القوات المنقولة جوا بطائرات الهيلكوبتر . وفي ٢٢ ك ١ قالت انباء صحفية ان الوفد المصري طلب في مفاوضات موسكو انواعا من الاسلحة وعد السوفيات بتقديمها قبل ٥ شباط اذا لاحظوا ان التسوية السياسية لن تنفذ. أما في كانون الثاني فقد أعلن الرئيس السادات قدرة القوات المصرية ، على مواجهة الحرب الالكترونية ، واي احتمال قد تقوم به اسرائيل قبل او بعد ٥ شباط . وشرح ان لدى مصر قادة لكل فروع الحرب الحديثة بما فيها الحرب الالكترونية ، وبين ان القوات المصرية قامت باكثر من مناورة بالاسلحة الالكترونية ، وكانت صحف القاهرة قد قالت قبل ذلك ان تقارير قادة الجيش المصري تؤكد ان القوات العسكرية اتمت بنجاح تنفيذ الخطط الموضوعة لها .

هذه هي الجبهات الاربع التي تحركت فوقها السياسة المصرية بنشاط ملحوظ خلال الشهرين الماضيين ، ولاستكمال جوانب الموقف ، لا بد من الاشارة الى ثلاث قضايا متفاوتة في اهميتها :

القضية الاولى : وجود تنسيق في الموقف السياسي الدولي بين المتحدة والاردن . فقد ذكرت الاهرام يوم ٥ كانون الاول ان السادات اوضح للملك حسين انه يستطيع ابلاغ موقف مصر للرئيس الاميركي نيكسون حين يجتمع به . وفي نفس اليوم كان الملك حسين يعلن في لندن انه سيتحدث باسم الاردن ومصر عندما يجتمع الى الرئيس نيكسون ليبحث معه اوضاع الشرق الاوسط .

والقضية الثانية ان المتحدة تعتبر الولايات المتحدة مسؤولة تماما عن الموقف الاسرائيلي المتصلب ، وانها هي التي تشجع اسرائيل بشكل صريح على تسويف مهمة يارينغ . وقد ابرزت الصحف المصرية بوضوح هذا الموقف من سياسة الولايات المتحدة، بعد ان عقد الرئيس نيكسون مؤتمرا صحفيا يوم١١ ك ١ اعلن فيه وجوب استمرار وقف اطلاق النار، واعتبر ان الحدود التي ستنسحب اليها اسرائيل موضوعا خاضعا للتفاوض ، بينما كان مشروع روجرز ينص على « تغييرات طفيفة » فقط في الحدود . ويهدف هذا الموقف الامريكي الجديد للضغط على الجمهورية العربية المتحدة ، حتى تخفف من تصلبها في رفض تجديد وقف اطلاق النار .

أما القضية الثالثة فتتعلق بالحوار الذي يدور مع يارينغ ، والذي يعكس اختلاف وجهات النظر بين الموقف العربي والموقف الاسرائيلي حول تفسيرات قرار مجلس الامن . فقد اكدت المتحدة (والاردن) استعدادها لـ :

١ ــ تنفيذ قرار مجلس الامن .

٢ ــ انهاء حالة الحرب .

٣ ــ يوضع التعهد موضع التنفيذ « لدى انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل نتيجة عدوانها في ٥ حزيران ١٩٦٧ » .

وردا على سؤال ليارينغ حول ما اذا كانت مصر (والاردن) « تقبل بمثابة اتفاق نهائي حول كل النصوص ، وثيقة دولية يوقعها اطراف عدة وتتضمن الشروط المتفق عليها لسلام عادل ودائم» قالت المتحدة (والاردن) ان الوثائق التي تلزمهما بتنفيذ الالتزامات المنبثقة عن قرار مجلس الامن . على اسرائيل ان توقع كذلك وتوجه وثيقة تلزمها بتنفيذ الالتزامات المنبثقة من قرار جلس الامن . وستشكل مصادقة المجلس على هذه الوثائق اجراء اتفاق نهائي متعدد الاطراف .

٢ ــ **موقف اسرائيل** : في الوقت الذي تصر فيه الجمهورية العربية المتحدة على استئناف مهمة يارينغ ، وتنشيط هذه المهمة بوضع جدول زمني لتنفيذ قرار مجلس الامن ، وترفض تجديد وقف اطلاق النار الا اذا تم ذلك ، وتدعم ضغطها الديبلوماسي باعداد عسكري وجماهيري واسع ، نجد ان الموقف الاسرائيلي يماطل ويناور ليس من قاعدة رفض قرار مجلس الامن ، بل من قاعدة اخرى ذات شقين :

الشق الاول : المماطلة في موعد بدء المفاوضات. ومحاولة تطويل هذه المفاوضات عن طريق اقتراح قضايا معقدة لبدء البحث بها . والشق الثاني : وضع شروط متعددة الجوانب تشكل حصيلتها نصرا كاملا لاسرائيل على كافة المستويات .

فيما يتعلق بالشق الاول قالت غولدا مئير في ١٨ كانون الاول انحكومتها لا تزال مترددة في الاشتراك مجددا في محادثات السلام ، واضافت « كيف يمكن اتخاذ قرار نهائي قبل التأكد من ضمان امن اسرائيل (!) ومن درس وسائل ضمان هذا الامن بعناية فائقة » . وفي نفس اليوم لاحظ معلق اذاعة